**الموضوع الثالث: الجهود الدولية والوطنية المبذولة لتكريس الأمن البيئي**

 يجد الأمن البيئي على المستوى الداخلي عدة صعوبات في حالة تقرير اتخاذ إجراءات احتياطية لا يكون لها أثر إلا على المدى البعيد، حيث يكون من الصعب على المسؤولين إدماجها في الخطابات الكلاسيكية على أساس الوعود السريعة التي تهدف إلى حل المشاكل المستعجلة إضافة إلى الميزة غير الدقيقة للخطر الذي يزيد في قلق الشعوب بدلا من تهدئتها، فالمطلوب هنا هو إيجاد توازن بين التخوفات غير الرشيدة والحاجة إلى تنمية الأمم الأكثر فقرا، من أجل هذه الأهداف لا بدا من تحديد غايات حمائية بيئية محددة وصارمة، وتوضع لذلك خطة واضحة ودقيقة تسمى بإستراتجية بيئية، هذا الذي يقع على عاتق جميع الأطرف سواء منظمات دولية أو حكومات[[1]](#footnote-2).

**أولا: الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي**

 لقد دفعت خطورة الوضع البيئي الذي وصلت إليه دول العالم بالفاعلين الدوليين إلى إقرار سياسة دولية وإقليمية تبنتها الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أجل رد الأخطار والتهديدات التي تؤثر على الأمن البيئي مما يؤثر هو الآخر على حياة الفرد والمجتمع، لهذا سعت هيئة الأمم المتحدة وهيئات أخرى في حماية البيئة، وفرض وجود أمن بيئي حقيقي.

**1/دور هيئة الأمم المتحدة في حماية الأمن البيئي**

 تعد هيئة الأمم المتحدة المنظمة العالمية الدولية التي تسعى إلى حماية الأمن البيئي من خلال تبني هذا النوع من الأمن عبر أجهزتها وبرامجها، ولقد أسهمت هذه الهيئة ولا زالت تسهم لحد الساعة في تنظيم المؤتمرات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التي ينشأ عنها مبادئ وتوصيات وقواعد قانونية متعلقة بحماية البيئة الإنسانية بمختلف مواضيعها ما شكل مرجعية أولى للقانون الدولي البيئي ومن هذه المؤتمرات:

**-مؤتمر ستوكهولم بالسويد1972.**

يكتسي هذا المؤتمر أهمية كبيرة باعتباره البداية الفعلية للاهتمام بالبيئة، وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة من الأخطار التي تهددها فقد أكد على القواعد الأساسية والمبادئ العامة للاهتمام العالمي بقضايا البيئة، حيث أسفر على هذا المؤتمر على إعلان يتضمن 26 مبدأ فيما يخص البيئة والتنمية التي أولت اهتمام بالأمن البيئي وهي:

المبدأ الأول: للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وظروف حياة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة الكريمة، حماية البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلة.

المبدأ الواحد والعشرون: للدول حق سيادي في استثمار مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة وهي تتحمل مسؤولية ضمان الأنشطة المصرح بها داخل إقليميها لا تضر البيئة في دول أخرى.

**-مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل 1992 (مؤتمر الأرض)**

أهم ما جاء به إقرار الصلة بين البيئة والتنمية ورفض الجهود الرامية إلى زيادة التمسك بمجال التنمية على حساب البيئة، وقام بتكريس مبادئ التنمية المستدامة وطرح مفهوم الأمن البيئي كأحد أبعاد الأمن الإنساني

**-مؤتمر جوهانسبورغ 2002**

ركز المؤتمر على خمسة مسائل حيوية هي المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وهي مواضيع مرتبطة مباشرة بالأمن البيئي، وكانت النقطة الأهم في هذا المؤتمر هي طرق مكافحة الفقر كأحد أسباب الدمار البيئي.

**-مؤتمر ريو +20**

ركز هذا المؤتمر على أمرين أساسين هما الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسساتي للتنمية المستدامة.

**-الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة**

**\*اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبرتوكول كيوتو السابق الملحق بها**

 جاءت هذه الاتفاقية خصيصا لمعالجة مشكلة التغير المناخي الذي إذا استمر بالنحو التصاعدي الذي هو عليه الآن قد يؤدي إلى مشاكل كبيرة للأجيال الحاضرة والمستقبلة، الملاحظ على هذه الاتفاقية أن أغلب الدول الملوثة كالهند والصين والولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق عليها.

**\*اتفاقية باريس للتغير المناخي2015**

تم انعقاد هذه الاتفاقية بمناسبة الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ بباريس في الفترة ما بين 29 نوفمبر و13ديسمبر2015. احتوت الاتفاقية على مبدأين رئيسين هما مبدأ أعلى طموح ممكن بعيد المدى للحد من ارتفاع درجة حرارة الانبعاثات دون تجاوز1.5 درجة مئوية، والثاني مبدأ التقدم أي الإبقاء على التمييز في الالتزام بين الدول المتقدمة والنامية مع إعطاء المرونة للدول لاتخاذ تدابير أكثر طموحا بمرور الوقت.

**\*اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي**

أهم ما جاءت به هذه الاتفاقية الربط بين حقوق الدول وواجباتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والميثاق العالمي للطبيعة، وهو يجمع بين حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأرض من ماء وهواء ونبات وحيوانات لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلة، كما تضمنت مواد تتعلق بالاستعمال العقلاني لعناصر التنوع البيولوجي و تشجيع التعليم والتكوين بقضايا التنوع البيولوجي.

**-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر**

تم اعتماد هذه الاتفاقية في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد ومن التصحر خاصة في إفريقيا، وتم التأكيد فيها على أن المجتمعات التي تعيش في المناطق المهددة بالتصحر يمثلون مركز الأولوية في عملية مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.

**-دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن البيئي**

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية طرف وشريك فاعل في العلاقات الدولية، حيث نالت اعتراف الدول والمنظمات الدولية نظرا للمهام التي أصبحت تقوم بها على المستوى المحلي والوطني وخاصة الدولي، إذ أن تزايد الاهتمام بالبيئة كان بسبب نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية، ونتيجة لمشاركتها في المسائل المتعلقة بحماية البيئة الإنسانية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث، وكمثال عن هذه المنظمات:

**\*منظمة السلام الأخضر في مجال حماية البيئة**

تهدف هذه المنظمة إلى حماية التنوع البيولوجي، ومنع التلوث وإساءة استخدام الأرض والهواء والمحيطات والمياه العذبة، إضافة إلى تعزيز السلام ونزع السلاح مما يترتب عن هذه الأهداف ضمان تحقيق مفاهيم وغايات الأمن الإنساني التي تسعى إلى حياة كريمة وأمن دائم[[2]](#footnote-3)

**ثانيا: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن البيئي.**

إن السياسة المتبعة في حماية البيئة تعتبر الأساس لإرساء دعائم التنمية المستدامة حسب ما نصت عليه المحافل الدولية، حيث تقوم على مبدأين مهمين هما إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية تنمية البلاد قصد إحداث نمو دائم والتخلص من الفقر’ وضع سياسة عمومية فعالة ترمي إلى تنظيم المظاهر الخارجية للبيئة يرتبط نمو نشاطها الاقتصادي بالقطاع الخاص، وبناء على ذلك تبنت الجزائر جملة من التدابير لحماية البيئة بما يوفر وجود أمن بيئي، حيث أوجد المشرع ترسانة من القوانين التي تنص على حماية البيئة نذكر منها:

-القانون رقم01/19 المؤرخ في12/12/2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها.

-القانون رقم 03/10 المؤرخ في20/07/2003 المتعلق بحماية البيئة

-القانون رقم04/09 المؤرخ في 14/08/2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في التنمية المستدامة.

-القانون رقم16/01 المؤرخ في06/03/2016 .

....وهناك قوانين أخرى تصب في نفس الإطار وهو تحقيق الأمن البيئي.

-وزارة البيئة تارة مستقلة وتارة تابعة.

-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

-الوكالة الوطنية للنفايات....ورغم أن الدولة لم تدخر جهدا في سبيل حماية البيئة بما يوفر ويحقق أمن بيئي، بيد أن هذه الجهود تواجه مجموعة من التحديات والصعوبات[[3]](#footnote-4)

1. **صونية بيزات، المرجع السابق، ص.ص(24-25)** [↑](#footnote-ref-2)
2. **محمد اسماعيل حاشي ونعيمة إلياس، الأمن البيئي كأحد أهم أبعاد الأمن الإنساني، المجلد13، العدد28، مخبر الاجتهاد القضائي، جامعة بسكرة، ص.ص.(417-436)** [↑](#footnote-ref-3)
3. **منى طواهرية، نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، العدد 11، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جويلية2017،ص.ص(166-168)** [↑](#footnote-ref-4)